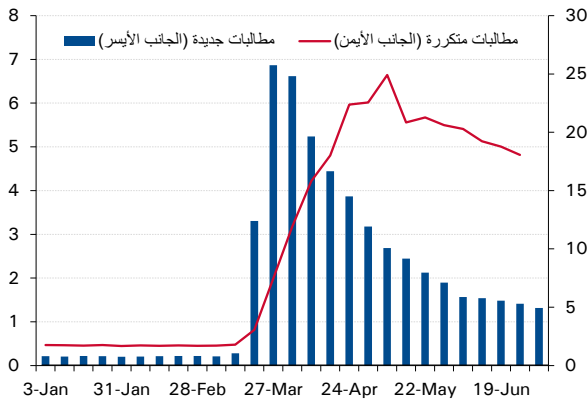


## آمال الانتعاش الاقتصادي تخفت على خلفية عودة مخاوف تفشي فيروس كورونا

### أبرز النقاط

- رغم بيانات اقتصادية مشجعة، تأثرت الأسواق المالية سلباً خلال شهر يونيو مع ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا عالمياً وحالة عدم اليقين بشأن تخفيف إجراءات الإغلاق.
- قيام صندوق النقد الدولي بخفض توقعاته للنمو العالمي لعام ٢٠٢٠ مجدداً إلى -٤,٩%.
- الولايات المتحدة تشهد زيادة كبيرة في عدد الوظائف لشهر يونيو، إلا أنه لا توجد صورة واضحة لسوق العمل حتى الآن.
- تراجع أعداد المصابين بالفيروس وعودة افتتاح أنشطة الأعمال والتدابير الجديدة للسياسات العامة، ساهمت في تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق الأوروبية.

الرسم البياني ١: تعويضات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية  
(مليون دولار/أسبوع)



المصدر: Refinitiv

كما تحسنت بيانات سوق العمل أيضاً بصورة مفاجئة، إذ زادت الوظائف في القطاعات غير الزراعية في الولايات المتحدة بمعدل ٤,٨ مليون وظيفة بعد قفزة مفاجئة بلغت ٢,٥ مليون في مايو وانخفضت معدلات البطالة من ١٣,٣% إلى ١١,١% في ظل عودة الموظفين المسرحين أو من تم الاستغناء عنهم مؤقتاً إلى العمل مجدداً بعد إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية، وعلى الرغم من ذلك، ما تزال الصورة ضبابية في ظل تلك الأرقام المرتفعة والمتقلبة بشكل غير مسبوق، هذا إلى جانب مشاكل تصنيف البيانات والأثر المحتمل لبرامج الدعم الحكومية، إضافة إلى الارتفاع الكبير في الطلبات الأولية للحصول على إعانة البطالة الأسبوعية، إذ بلغت ١,٣ مليون في الأسبوع المنتهي في ٤ يوليو (حيث ارتفعت المطالبات المتكررة بنحو هامشي) (الرسم البياني ١). كما قد يكون انتهاء صلاحية برنامج إعانة البطالة بنهاية يوليو من الأمور الحاسمة لاختبار مرونة سوق العمل، إذ يتوقع تزايد اقبال ملايين الأشخاص على البحث عن عمل مع انخفاض الدخل.

وعلى الرغم من تحسن البيانات الاقتصادية بصفة عامة في الأونة

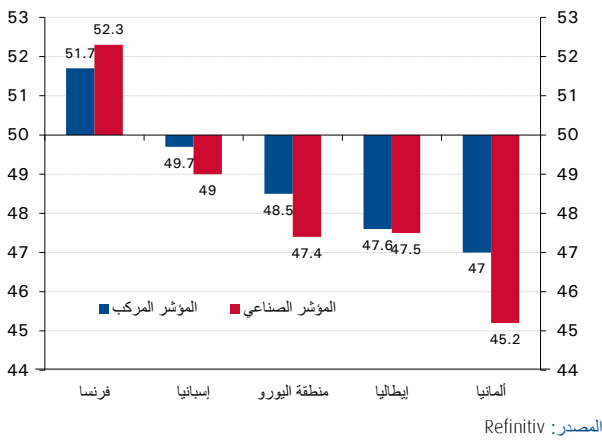
على الرغم من البيانات الاقتصادية التي صدرت مؤخراً والتي تشير بصفة عامة إلى استمرار الانتعاش الاقتصادي بوتيرة مناسبة إلا أن الارتفاع المستمر عالمياً في حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) وحالة عدم اليقين التي ظهرت مجدداً بشأن تخفيف القيود المفروضة على السفر وأنشطة الأعمال في بعض الدول، ساهمت في إضفاء تباين وإن كان بوتير أقل لأوضاع الأسواق المالية خلال شهر يونيو. إذ ارتفع مؤشر ستاندر أند بورز الأمريكي، بمعدل متواضع بلغ ٢% بعد ارتفاعه بنسبة ١٧% في الفترة الممتدة ما بين مارس ومايو وذلك على الرغم من أن أداء الأسهم الأوروبية كان أفضل من ذلك. ومن جهة أخرى، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته الضعيفة في الأساس لأفاق النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٢٠ إلى حوالي -٤,٩% محذراً من استمرار حالة عدم اليقين وتحركات الأسواق المالية والتي قد تكون سابقة لأوانها، مما يضعها أمام مخاطر إعادة تشديد الأوضاع المالية مجدداً في المستقبل. وفي ذات الوقت، واصلت أسعار النفط ارتفاعها في يونيو واستقر سعر مزيج خام برنت فوق مستوى ٤٠ دولاراً للبرميل في ظل اعلان الأوبك وحلفائها عن تمديد اتفاقية خفض حصص الإنتاج. إلا أنه على الرغم من ذلك، هدأت وتيرة هذا الانتعاش في وقت لاحق من الشهر في ظل عودة المخاوف المتعلقة بالطلب لسابق عهدها.

### آمال الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة تخبو مرة أخرى على خلفية المخاوف المتعلقة بتفشي الفيروس

عززت سلسلة البيانات الاقتصادية الإيجابية التي صدرت على مدار الأسابيع الأخيرة آمال حدوث انتعاش اقتصادي قوي في الولايات المتحدة، إلا أن ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد بشكل متزايد دفع بعض الولايات بالعدول عن إجراءات تخفيف الحظر التي طبقتها مؤخراً. وعاد مؤشر مدير المشتريات الصادر عن معهد إدارة التوريدات (ISM) للارتفاع بقوة في يونيو، إذ سجل مؤشر القطاع غير الصناعي أعلى مستوياته منذ أربعة أشهر وصولاً إلى ٥٧,١ (٤٥,٤ في مايو) على خلفية زيادة الإنتاج والطلبات الجديدة.

الاقتصادية الأخرى في المنطقة، مما يؤثر بدوره على الظروف الاقتصادية في ألمانيا على الرغم من نجاحها النسبي في احتواء انتشار الفيروس. وتخلت الحكومة الألمانية عن حذرها التقليدي وأعلنت عن حزمة تحفيز مالي جديدة بقيمة ١٣٠ مليار يورو (٤% من الناتج المحلي الإجمالي) بما في ذلك خفض ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٣% خلال الفترة الممتدة من يوليو إلى ديسمبر، هذا إلى جانب منح الأسر حوافز رعاية الأطفال والاستثمار في الطاقة الخضراء. وسوف يتم تمويل حزمة التحفيز عن طريق المزيد من الاقتراض للحد من الأثر السلبي على الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي بنسبة ١,٣% وفقاً لتوقعات معهد الأبحاث الاقتصادي الألماني (DIW)، وذلك على الرغم من إمكانية انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨% في العام ٢٠٢٠.

الرسم البياني ٣: مؤشر مديري المشتريات في أوروبا لشهر يونيو ٢٠٢٠ (مؤشر، ٥٠ = دون تغيير)



وفي ذات الوقت، ارتفع معدل التضخم الكلي لمنطقة اليورو في يونيو، إلا أنه ظل قريباً من مستوى الصفر، إذ بلغ ٠,٣% على أساس سنوي (وكان سلبياً في نصف دول منطقة اليورو تقريباً) بينما انخفض معدل التضخم الأساسي إلى ٠,٨% - أي أقل بكثير من المستوى المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي بأن يكون "أقل وإن كان قريباً" من ٢%. وسوف يجتمع البنك المركزي في منتصف يوليو وبعد قيامه بزيادة حجم برنامج الطوارئ لشراء الأصول من ٠,٧٥ تريليون يورو إلى ١,٣٥ تريليون يورو في يونيو. ومن المتوقع أن يميل للانتظار لملاحظة نتائج تخفيف الحظر وتنفيذ برامج التحفيز المالي قبل أن يقدم على خطوات تيسريه أخرى (ربما في شهر سبتمبر). وعلى صعيد آخر، يبدو أن التوترات الناشئة عن حكم المحكمة الدستورية الألمانية في مايو - والتي هددت بتقويض مشاركة ألمانيا في الخطة المقررة مسبقاً لشراء الأصول - قد خفت حدتها على وقع إقرار البرلمان الألماني بفعالية تلك السياسات. إلا أن خطة الطوارئ يمكن أن تظل موضوعاً للطعن القانوني مما يمكن أن يؤدي بدوره إلى التردد بشأن التوسعات المستقبلية للخطة.

### القطاع الخارجي الياباني ما يزال هشاً

انخفضت صادرات وواردات اليابان في مايو بما يعكس استمرار ضعف القطاع الخارجي. ويعزى هذا التراجع في المقام الأول لانخفاض شحنات السيارات إلى الولايات المتحدة وتباطؤ الطلب الصيني، إذ تراجعت الصادرات بنسبة ٢٨% على أساس سنوي في مايو (٢٢% في أبريل)

الأخيرة، هناك أيضاً بعض التوقعات التي تشير إلى حدوث تراجع حتمي في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني، إذ تشير توقعات الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى تراجع بنسبة ١٥% فقط على أساس سنوي على الرغم من أن توقعات الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا وجامع آراء المحللين تشير إلى إمكانية حدوث تراجع بنسبة أكبر تصل إلى ٣٥% تقريباً، إلا أن ذلك المعدل يعد أقل حدة مما كان عليه قبل بضعة أسابيع. علماً بأن الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنسبة ٥% في الربع الأول.

كما تتوجه الأنظار حالياً نحو تدابير التحفيز الإضافية التي قد يتبناها الاحتياطي الفيدرالي، إذا أظهرت البيانات الاقتصادية بعض علامات الضعف وتراجع معدلات الانتعاش - خاصة في ظل خفض أسعار الفائدة فعلياً إلى مستوى الصفر وتعهد الاحتياطي الفيدرالي بتقديم تدابير غير محدودة للتيسير الكمي ودعم الأعمال التجارية من خلال مختلف برامج القروض والتمويل، وذلك نظراً لحالة عدم اليقين السائدة. ووفقاً لمحضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي المنعقد في يونيو، قام الأعضاء بمناقشة الفوائد المحتملة للسيطرة على منحنى العائد، والتي يمكن أن تؤدي على سبيل المثال إلى تدخل البنك لتقييد عوائد أدوات الدين الحكومية (على غرار المعدل المستهدف من قبل بنك اليابان البالغ ٠% للسندات الحكومية لأجل ١٠ سنوات). وأوصى البنك بإجراء مزيداً من التحليل للتأثير المحتمل لتلك السياسات، إلا أن عدداً من المحللين يرى أنه قد يتم تطبيقها قبل نهاية العام لا سيما في ضوء الضغوط الانكماشية على معدل التضخم الأساسي والذي بلغ ١% فقط في مايو (الرسم البياني ٢).

الرسم البياني ٢: معدل تضخم الانفاق الشخصي الإستهلاكي (% النمو السنوي)



المصدر: Refinitiv

### اقتصاد منطقة اليورو يظهر علامات مبكرة للانتعاش

عاد التفاؤل الاقتصادي إلى أوروبا في ظل إشارات تدل على استمرار انخفاض الإصابات الجديدة بفيروس كورونا إلى مستويات متدنية وإعادة فتح الأنشطة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية النشطة، بما في ذلك خطة الإنعاش الاقتصادي التي أعلن عنها الاتحاد الأوروبي بقيمة ٧٥٠ مليار يورو، والتي ما زالت قيد التفاوض. أما بالنسبة لقراءات مؤشر مديري المشتريات المركب، فتظهر البيانات استمرار تسجيله لمستويات انكماشية دون ٥٠، إلا أنها تعد أفضل بكثير من تراجع المؤشر دون مستوى ٢٠ المسجلة في أبريل (الرسم البياني ٣). ولا يزال قطاع التصنيع الأكثر عرضة للتطورات الدولية في وضع أسوأ مقارنة ببقية الأنشطة

التوالي، إلا أنهما بقيا متأثرين بالتراجع المستمر في أوامر التصدير. في المقابل، شهد نشاط الخدمات معدلات نمو أفضل، إذ ارتفع مؤشر مديري المشتريات الرسمي لقطاع الخدمات إلى ٥٤,٤ في يونيو (٥٣,٦ في مايو) وقفز مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات الصادر عن Caixin من ٥٥,٠ في مايو إلى ٥٨,٤ في يونيو - فيما يعد أعلى مستوياته المسجلة منذ ١٠ سنوات - وذلك على خلفية نمو الأنشطة التجارية الجديدة. ونظراً لأن قطاع الخدمات يشكل ٦٠% من الاقتصاد الصيني، فلا شك أن استمرار انتعاش هذا القطاع يؤثر إيجاباً على آفاق النمو بصفة عامة.

في ذات الوقت، تراجعت أسعار المنتجين في الصين بنسبة أكثر حدة بلغت ٣,٧% على أساس سنوي في مايو (-٣,١% في أبريل) نتيجة لانخفاض أسعار السلع، إذ تراجع معدل التضخم لأسعار المستهلكين من ٣,٣% في أبريل إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ أكثر من عام وصولاً إلى ٢,٤% في مايو، وذلك على خلفية انخفاض التضخم في أسعار المواد الغذائية. ويساهم هذا الاعتدال المستمر الذي تشهده معدلات التضخم في إعطاء البنك المركزي مساحة أكبر لتيسير سياسته النقدية إذا اقتضى الأمر.

من جهة أخرى، ما زالت التوترات بين الولايات المتحدة والصين تواصل تصاعدها على خلفية قانون الأمن القومي في هونغ كونج الذي أصدرته السلطات الصينية مؤخراً، إذ أقر مجلس النواب الأمريكي تشريعاً يفرض عقوبات على البنوك التي تجري معاملات مع المسؤولين الصينيين. إلا أنه على الرغم من ذلك، تمكن اليوان الصيني من تحقيق مكاسب خلال شهر يونيو، حيث ارتفع بنسبة ٠,٩% مقابل الدولار الأمريكي وصولاً إلى ٧,٠٧ يوان صيني / للدولار الأمريكي بما يعكس إلى حد ما مدى الانتعاش الاقتصادي، وإن كان بوتيرة بطيئة.

### الهند تسجل أول فائض في الحساب الجاري منذ ١٣ عاماً

سجل رصيد الحساب الجاري في الهند فائضاً صغيراً بلغ ٠,٦ مليار دولار أو ما يعادل ٠,١% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ (يناير وحتى مارس)، فيما يعد أول فائض ربع سنوي تشهده الهند منذ الربع الأول من عام ٢٠٠٧، في مقابل عجز بلغت قيمته ٤,٧ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠١٩ والعجز المسجل في الربع السابق بقيمة ٢,٦ مليار دولار. ويعزى تحقيق هذا الفائض إلى انخفاض عجز الميزان التجاري نتيجة لضعف الطلب المحلي إلى جانب انخفاض كبير في تكاليف استيراد النفط، والذي عادة ما يشكل الجزء الأكبر من واردات الهند. وتم تقليص عجز الميزان التجاري على الرغم من انخفاض الصادرات نتيجة لتباطؤ الطلب العالمي على خلفية تفشي فيروس كورونا المستجد. كما يعكس فائض الحساب الجاري ضعف النشاط الاقتصادي مع توسع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ في أبطأ وتيرة يشهدها (٣,١% على أساس سنوي) منذ الأزمة المالية العالمية، كما من المتوقع أن ينكمش النمو في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠.

وتؤكد أحدث البيانات الخاصة بالأنشطة التجارية هذا الأداء الضعيف، إذ شهد مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات شهره الرابع من الانكماش

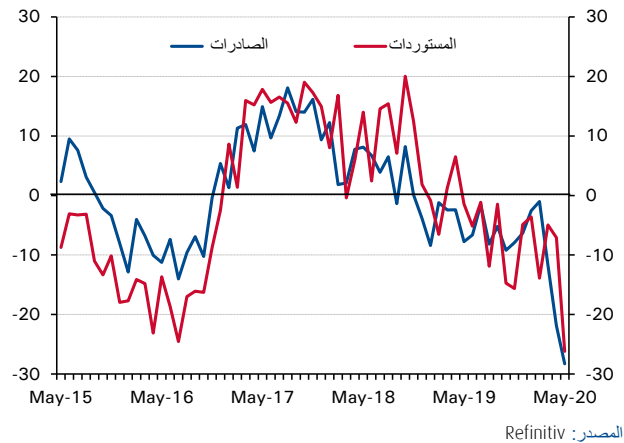
فيما يعد أعلى معدل تراجع تسجله منذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٩، بينما انخفضت الواردات بنسبة ٢٦% في الفترة المماثلة (٧,١% في أبريل) على خلفية تراجع الطلب المحلي وانخفاض أسعار السلع (الرسم البياني ٤). وانزلق الاقتصاد الياباني نحو الركود في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بعد انكماشه بنسبة ٢,٢% بعد التعديل (على أساس سنوي مقابل ٧,٢% في الربع الرابع من عام ٢٠١٩) بما يعكس عوامل ليس أقلها ضعف القطاع الخارجي وتباطؤ الطلب المحلي.

إلا أنه على الرغم من ذلك، نجد أن بنك اليابان المركزي لم يحدد عن سياسته النقدية، وزاد من حجم حزمة الإقراض للشركات المعسرة مالياً من ٧٠٠ مليار دولار التي تم الإعلان عنها في مايو إلى ١ تريليون دولار. وأضاف البنك المركزي الياباني أنه لا يزال يتوقع أن يتعافى الاقتصاد تدريجياً من تداعيات تفشي الفيروس هذا العام، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى حزم التحفيز السخية التي تم الإعلان عنها خلال الشهرين الماضيين.

على صعيد آخر، أقرت اليابان "الميزانية الإضافية" الثانية خلال شهرين في يونيو في محاولة لمواجهة التداعيات الاقتصادية من تفشي جائحة كوفيد-١٩. ومن المقرر أن تساهم الميزانية الإضافية، التي تبلغ قيمتها القياسية ٣١,٩ تريليون ين (٢٩٨ مليار دولار)، في توفير التمويل اللازم للشركات المتعثرة ونظام الرعاية الصحية. إلا أن تلك الخطوة قد تساهم أيضاً في زيادة مستويات الدين العام المرتفعة بالفعل (من المتوقع أن تزيد الحكومة إصدار أدوات دين بقيمة ٥٩,٥ تريليون ين للمساعدة في تمويل النفقات الإضافية)، الأمر الذي دفع بوكالة التصنيف الائتماني ستاندرد أند بورز إلى خفض توقعاتها بشأن التصنيف الائتماني السيادي للبلاد من إيجابية إلى مستقرة.

### الرسم البياني ٤: التجارة الخارجية لليابان

(% النمو السنوي)



### انتعاش قطاع الصناعات التحويلية الصيني لا يزال دون المستوى

تواصل أحدث بيانات المسوحات الاستقصائية الخاصة بقطاع الصناعات التحويلية في الإشارة إلى بطء الانتعاش الاقتصادي في الصين نتيجة لاستمرار ضعف الطلب الخارجي. وعلى الرغم من ارتفاع كل من مؤشري مديري المشتريات التصنيعي الرسمي وCaixin على حد سواء في يونيو إلى ٥٠,٩ (٥٠,٦ في مايو) و ٥١,٢ (٥٠,٧ في مايو) على

الرسم البياني ٥: سعر خام برنت  
(دولار/برميل، نهاية الشهر\*)



المصدر: Refinitiv \* احدث بيانات للثالث من يوليو

أما على صعيد العرض، فقد تراجع إنتاج الأوبك وحلفائها في مايو (الشهر الأول من تطبيق خفض حصص الإنتاج) بواقع ٨,٤٤ مليون برميل يوماً مقابل المعدل المستهدف من قبل المجموعة البالغ ٩,٧ مليون برميل يومياً ليصل بذلك معدل الامتثال إلى ٨٧%. ووافقت مجموعة منتجي النفط على تمديد اتفاقية خفض حصص الإنتاج المقررة مدتها شهرين بمعدل شهر إضافي حتى نهاية يوليو بعد الضغط على العراق غير الممثل بشروط الاتفاقية والذي بلغ معدل امتثاله ٤٦% فقط من المستوى المستهدف، وذلك لتعويض المجموعة بخفض أعمق على مدار الأشهر القليلة المقبلة. كما ساعد تراجع إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة في تقليص الامدادات، إذ قدر الإنتاج بحوالي ١١ مليون برميل يومياً كما في ٢٦ يونيو، بانخفاض ٢,١ مليون برميل يومياً (١٦%) عن معدلات الذروة التي تم تسجيلها في أواخر فبراير. وتزامن ذلك مع انخفاض عدد منصات حفر النفط الأمريكية إلى أدنى مستوياته المسجلة في ١١ عاماً، إذ بلغ عددها ١٨٥ منصة.

وبصفة عامة، بعد تقلص جانب العرض في يونيو، تحول التركيز حالياً إلى الطلب على النفط، وحتى يتمكن النفط من اختراق المستوى الأدنى من المقاومة عند سعر ٤٠ دولاراً، يجب على الطلب التعافي بوتيرة أسرع. ولكي يحدث ذلك، يجب السيطرة بالكامل على الجائحة التي تغزو العالم.

في يونيو وصولاً إلى ٣٣,٧ نتيجة لانخفاض الطلبات الجديدة والتوظيف وذلك على الرغم من تعافيه من أدنى مستوياته المسجلة تاريخياً في مايو والتي بلغت ١٢,٦، مما يعكس نوعاً من لاستقرار. وفي ظل استمرار ظهور حالات جديدة للإصابة بفيروس كورونا المستجد في الهند (٢٢,٧٧١ في ٤ يوليو، ليصل العدد الإجمالي لحالات الإصابة إلى ٦٥٣,٠٠٠) وبالنظر إلى التوقعات غير المؤكدة بشأن استمرار الجائحة، فقد يستمر ضعف الطلب والنشاط التجاري في التأثير سلباً على الاقتصاد الهندي خلال الفترات الربعية القادمة. وتشير التقديرات إلى انكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٢% في السنة المالية ٢٠٢٠، إلا أنه يتوقع له أن يشهد قفزة كبيرة في العام ٢٠٢١ (٧,٢%) مع انحسار الجائحة وتحسن ظروف العمل. وعلى الرغم من ذلك، تشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي إلى انكماش حاد بنسبة ٤,٥% في عام ٢٠٢٠ وانتعاش بنسبة ٦% في عام ٢٠٢١.

### هدوء وتيرة صعود أسعار النفط على خلفية تزايد حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد

واصل النفط ارتفاعاته التي شهدتها في مايو خلال شهر يونيو ووصلت الأسعار إلى أعلى مستوياتها المسجلة في ثلاثة أشهر في ظل انخفاض التشاؤم بشأن آفاق النمو الاقتصادي، والثقة في تقلص امدادات سوق النفط بفضل قيام الأوبك وحلفائها بخفض حصص الإنتاج. ووصل سعر مزيج خام برنت إلى أعلى مستوياته المسجلة وصولاً إلى ٤٣ دولاراً قبل أن ينهي تداولات الشهر مغلقاً على ارتفاع بنسبة ١٦% عند مستوى ٤١,٠ دولاراً للبرميل (الرسم البياني ٥). إلا أنه على الرغم من ذلك، عادت المخاوف بشأن وتيرة انتعاش الطلب على النفط للظهور مجدداً في الأونة الأخيرة نتيجة لارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد في الولايات المتحدة بعد رفع إجراءات الحظر. إضافة إلى المخاوف المتعلقة بتعافي الطلب العالمي على النفط إلى مستويات ما قبل الجائحة، والتي تصل إلى ١٠٠ مليون برميل يوماً في ظل التحول لاستخدام مصادر الطاقة البديلة. إلا أن وكالة الطاقة الدولية ما زالت متمسكة بأن توقعاتها لمستويات ما قبل الجائحة سوف يتم الوصول إليها في عام ٢٠٢٢، وفقاً لتقريرها عن سوق النفط لشهر يونيو والذي تشير من خلاله الوكالة إلى انكماش الطلب على النفط بمقدار ٨,١ مليون برميل يومياً في العام الحالي، فيما يعد أشد معدلات التراجع المسجلة - قبل ارتفاعها بمقدار ٥,٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢١ لتصل إلى ٩٧,٤ مليون برميل يومياً.



## Head Office

### Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP  
Abdullah Al-Ahmed Street  
P.O. Box 95, Safat 13001  
Kuwait City, Kuwait  
Tel: +965 2242 2011  
Fax: +965 2259 5804  
Telex: 22043-22451 NATBANK  
www.nbk.com

## International Network

### Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP  
Zain Branch  
Zain Tower, Building 401, Road 2806  
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama  
Kingdom of Bahrain  
Tel: +973 17 155 555  
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP  
Bahrain Head Office  
GB Corp Tower  
Block 346, Road 4626  
Building 1411  
P.O. Box 5290, Manama  
Kingdom of Bahrain  
Tel: +973 17 155 555  
Fax: +973 17 104 860

### United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP  
Dubai Branch  
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road  
Next to Crown Plaza  
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E  
Tel: +971 4 3161600  
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP  
Abu Dhabi Branch  
Sheikh Rashed Bin Saeed  
Al Maktoom, (Old Airport Road)  
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E  
Tel: +971 2 4199 555  
Fax: +971 2 2222 477

### Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP  
Jeddah Branch  
Al Khalidiah District,  
Al Mukmal Tower, Jeddah  
P.O. Box: 15385 Jeddah 21444  
Kingdom of Saudi Arabia  
Tel: +966 2 603 6300  
Fax: +966 2 603 6318

### Jordan

National Bank of Kuwait SAKP  
Amman Branch  
Shareef Abdul Hamid Sharaf St  
P.O. Box 941297, Shmeisani,  
Amman 11194, Jordan  
Tel: +962 6 580 0400  
Fax: +962 6 580 0441

### Lebanon

National Bank of Kuwait  
(Lebanon) SAL  
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh  
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh  
Beirut 1107 2200, Lebanon  
Tel: +961 1 759700  
Fax: +961 1 747866

### Iraq

Credit Bank of Iraq  
Street 9, Building 187  
Sadoon Street, District 102  
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq  
Tel: +964 1 7182198/7191944  
+964 1 7188406/7171673  
Fax: +964 1 7170156

### Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt  
Plot 155, City Center, First Sector  
5th Settlement, New Cairo  
Egypt  
Tel: +20 2 26149300  
Fax: +20 2 26133978

### United States of America

National Bank of Kuwait SAKP  
New York Branch  
299 Park Avenue  
New York, NY 10171  
USA  
Tel: +1 212 303 9800  
Fax: +1 212 319 8269

### United Kingdom

National Bank of Kuwait  
(International) Plc  
Head Office  
13 George Street  
London W1U 3QJ  
UK  
Tel: +44 20 7224 2277  
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait  
(International) Plc  
Portman Square Branch  
7 Portman Square  
London W1H 6NA, UK  
Tel: +44 20 7224 2277  
Fax: +44 20 7486 3877

### France

National Bank of Kuwait  
(International) Plc  
Paris Branch  
90 Avenue des Champs-Elysees  
75008 Paris  
France  
Tel: +33 1 5659 8600  
Fax: +33 1 5659 8623

### Singapore

National Bank of Kuwait SAKP  
Singapore Branch  
9 Raffles Place # 44-01  
Republic Plaza  
Singapore 048619  
Tel: +65 6222 5348  
Fax: +65 6224 5438

### China

National Bank of Kuwait SAKP  
Shanghai Office  
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center  
1233 Lujiazui Ring Road  
Shanghai 200120, China  
Tel: +86 21 6888 1092  
Fax: +86 21 5047 1011

## NBK Capital

### Kuwait

NBK Capital  
38th Floor, Arraya II Building, Block 6  
Shuhada'a street, Sharq  
PO Box 4950, Safat, 13050  
Kuwait  
Tel: +965 2224 6900  
Fax: +965 2224 6904 / 5

### United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE  
Precinct Building 3, Office 404  
Dubai International Financial Center  
Sheikh Zayed Road  
P.O. Box 506506, Dubai  
UAE  
Tel: +971 4 365 2800  
Fax: +971 4 365 2805

## Associates

### Turkey

Turkish Bank  
Valikonagl CAD. 7  
Nisantasi, P.O. Box. 34371  
Istanbul, Turkey  
Tel: +90 212 373 6373  
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: econ@nbk.com